

Distr.: General  
5 November 2019

## القرار ٢٤٩٦ (٢٠١٩)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٨٦٥٨، المعقودة في ٥ تشرين الثاني/  
نوفمبر ٢٠١٩

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة التي تتعلق بالنزاعات في يوغوسلافيا السابقة وإلى البيانات الصادرة عن رئيسه في هذا الشأن، بما في ذلك القرارات ١٠٣١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ١٠٨٨ (١٩٩٦) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ١٤٢٣ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ١٤٩١ (٢٠٠٣) المؤرخ ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ و ١٥٥١ (٢٠٠٤) المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ و ١٥٧٥ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ و ١٦٣٩ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ و ١٧٢٢ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ و ١٧٦٤ (٢٠٠٧) المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ و ١٧٨٥ (٢٠٠٧) المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ و ١٨٤٥ (٢٠٠٨) المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ و ١٨٦٩ (٢٠٠٩) المؤرخ ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٩ و ١٨٩٥ (٢٠٠٩) المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ و ١٩٤٨ (٢٠١٠) المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ و ٢٠١٩ (٢٠١١) المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ و ٢٠٧٤ (٢٠١٢) المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ و ٢١٢٣ (٢٠١٣) المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ و ٢١٨٣ (٢٠١٤) المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ و ٢٢٤٧ (٢٠١٥) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ و ٢٣١٥ (٢٠١٦) المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ و ٢٣٨٤ (٢٠١٧) المؤرخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ و ٢٤٤٣ (٢٠١٨) المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بالتسوية السياسية للنزاعات في يوغوسلافيا السابقة، بما يحفظ سيادة جميع الدول هناك وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دولياً،

وإذ يشدد على التزامه بدعم تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته (المشار إليها مجتمعة باتفاق السلام، S/1995/999، المرفق)، وكذلك مقررات مجلس تنفيذ السلام ذات الصلة،



**وإذ يحيط علماً** بتقارير الممثل السامي، بما في ذلك تقريره الأخير المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩،

**وإذ يشجع** سلطات البوسنة والهرسك على القيام، بدعم من المجتمع الدولي، بتسريع وتيرة جهودها الرامية إلى معالجة مسألة التخلص من فائض الذخيرة،

**وإذ يؤكد** تقديره لقائد قوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات (عملية ألتيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي) وأفرادها وملوظفي المنظمات والوكالات الدولية الأخرى في البوسنة والهرسك لإسهاماتهم في تنفيذ اتفاق السلام،

**وإذ يشير** إلى جميع الاتفاقات المتعلقة بمركز القوات المشار إليها في التذييل باء للمرفق ١-ألف من اتفاق السلام، وإذ يذكر الأطراف بالتزامها بمواصلة الامتثال لتلك الاتفاقات،

**وإذ يشير كذلك** إلى أحكام قراره ١٥٥١ (٢٠٠٤) المتعلقة بالتطبيق المؤقت لاتفاقات مركز القوات الواردة في التذييل باء للمرفق ١-ألف من اتفاق السلام،

**وإذ يرحب** باستمرار وجود عملية ألتيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي وباستعداد الاتحاد الأوروبي لأن يواصل في هذه المرحلة الاضطلاع بدور عسكري تنفيذي لدعم سلطات البوسنة والهرسك في جهودها الرامية إلى الحفاظ على بيئة توفّر السلامة والأمن، وبالمجال الحالي لتركيز ولاية العملية، وبالاستعراض المنتظم لها استناداً إلى أسس منها الحالة في الميدان،

**وإذ يكرر** دعواته السلطات المختصة في البوسنة والهرسك إلى اتخاذ التدابير اللازمة لإنجاز الخطة ٢+٥، التي لا تزال ضرورية لإغلاق مكتب الممثل السامي، على نحو ما أكدته المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في بياناته،

**وإذ يؤكد من جديد** الأحكام المتعلقة بالممثل السامي على النحو المحدد في قراراته السابقة، وإذ يؤكد من جديد كذلك المادة الخامسة من المرفق ١٠ من اتفاق السلام، التي جاء فيها أن الممثل السامي هو صاحب الكلمة الفصل في الميدان فيما يتعلق بتفسير تنفيذ الجانب المدني من اتفاق السلام،

**وإذ يسلم** بأهمية انتقال البوسنة والهرسك إلى مرحلة تصبح فيها بلداً أوروبياً حديثاً وديمقراطياً قادراً على أداء وظائفه وينحو منحى الإصلاح،

**وإذ يدعو** الأطراف إلى مواصلة المفاوضات بشأن تشكيل الحكومة على جميع المستويات، **وإذ يشدد** على أهمية وجود حكومة مستقرة وقادرة على العمل لصالح جميع المواطنين،

**وإذ يحيط علماً** باتفاق السلام وبالتزام قيادة البوسنة والهرسك بالأخذ بمنظور أوروبي، من خلال أمور تشمل تقديم البوسنة والهرسك في شباط/فبراير ٢٠١٦ طلب انضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي ومن خلال تنفيذ التوصيات الواردة في رأي مفوضية الاتحاد الأوروبي الصادر في أيار/مايو ٢٠١٩، **وإذ يدنو** بأن التزام البوسنة والهرسك يحتاج إلى ترجمة عاجلة إلى نتائج إصلاح شاملة على أرض الواقع،

**وإذ يلاحظ** مع القلق استمرار السياسات والإجراءات وألوان الخطاب غير البناء التي تؤدي إلى الاستقطاب في البوسنة والهرسك، **وإذ يكرر** دعواته القادة السياسيين إلى النهوض بالمصالحة والتفاهم،

**وإذ يلاحظ** بشكل إيجابي أن التنفيذ الأولي لبرنامج الإصلاح شكل الخطوات الأولى للتكيف الهيكلي لاقتصاد البلد، **وإذ يرحب** باعتماد مبادئ توجيهية للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ من قبل حكومتي الكيانين، وإذ يدعو جميع مستويات السلطات إلى تنسيق وتنفيذ الإصلاحات لصالح جميع المواطنين،

**وإذ يشدد** على ضرورة أن تكثف البوسنة والهرسك جهودها فيما يتعلق بعمل القضاء واستقلاله، ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة، ومكافحة الإرهاب ومنع التطرف،

**وإذ يؤكد** الضرورة الملحة لتنفيذ أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، وإذ يشدد على ضرورة إحراز تقدم بشأن الإصلاح الانتخابي بروح التوافق خلال الفترة التشريعية الحالية للانتقال بالبلد نحو المعايير الديمقراطية الحديثة وفقاً للتوصيات الهادفة إلى تحسين الإطار الانتخابي التي وضعها مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا،

**وإذ يشجع** الأطراف على تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن في البوسنة والهرسك على نحو شامل للجميع **وإذ يتطلع** إلى مواصلتها،

**وإذ يحيط علماً** بالاستعراض الاستراتيجي لعملية ألتيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي الذي أجري في عام ٢٠١٩،

**وإذ يسلم** بأن الحالة الأمنية ما زال يسودها الهدوء والاستقرار، وإذ يلاحظ أن سلطات البوسنة والهرسك أثبتت حتى الآن أنها قادرة على التصدي للأخطار التي تهدد العيش في بيئة توفر السلامة والأمن، **وإذ يقرر** أن الحالة في المنطقة ما زالت تشكل خطراً يهدد السلام والأمن الدوليين،

**وإذ يتصرف** بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يؤكد من جديد** أن المسؤولية الرئيسية عن مواصلة التنفيذ الناجح لاتفاق السلام تقع على عاتق جميع السلطات في البوسنة والهرسك نفسها، ويلاحظ استمرار استعداد المجتمع الدولي والجهات المانحة الرئيسية لتقديم الدعم إلى تلك السلطات في تنفيذ اتفاق السلام، ويهيب بكافة السلطات في البوسنة والهرسك التعاون الكامل مع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين؛

٢ - **يرحب** باستعداد الاتحاد الأوروبي للإبقاء على عملية عسكرية تابعة له (عملية ألتيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي) في البوسنة والهرسك اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩؛

٣ - **يؤيد** للدول الأعضاء التي تتصرف من خلال الاتحاد الأوروبي أو بالتعاون معه بإنشاء قوة متعددة الجنسيات لتحقيق الاستقرار (عملية ألتيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي) لفترة إضافية مدتها اثنا عشر شهراً اعتباراً من تاريخ اتخاذ هذا القرار، بوصفها خلفاً قانونياً لقوة تحقيق الاستقرار (SFOR) تخضع لقيادة وإشراف موحدتين وتؤدي مهامها المتصلة بتنفيذ المرفق ١-ألف والمرفق ٢ من اتفاق السلام بالتعاون مع الوجود التابع لمقر قيادة منظمة حلف شمال الأطلسي وفقاً للترتيبات المتفق عليها بين تلك المنظمة والاتحاد الأوروبي، على نحو ما أبلغا به مجلس الأمن في رسالتيهما المؤرختين ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، اللتين يقران فيهما بأن عملية ألتيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي ستضطلع بالدور الرئيسي في تثبيت السلام في إطار الجوانب العسكرية من اتفاق السلام؛

- ٤ - **يقرر** تجديد الإذن المنصوص عليه في الفقرة ١١ من قراره ٢١٨٣ (٢٠١٤) لفترة اثني عشر شهرا أخرى تبدأ من تاريخ اتخاذ هذا القرار؛
- ٥ - **يؤذن** للدول الأعضاء التي تتصرف بموجب الفقرتين ٣ و ٤ أعلاه باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ المرفقين ١-ألف و ٢ من اتفاق السلام وكفالة الامتثال لهما، ويؤكد وجوب أن تستمر الأطراف في تحمل المسؤولية، على قدم المساواة، عن الامتثال لأحكام ذلك المرفق، وأن تخضع بالتساوي لإجراءات الإنفاذ التي قد تراها عملية أثنيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي والوجود التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي ضرورية من أجل كفالة تنفيذ أحكام هذين المرفقين وحماية تلك العملية وذلك الوجود؛
- ٦ - **يؤذن** للدول الأعضاء بأن تتخذ جميع التدابير اللازمة، بناء على طلب عملية أثنيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي أو مقر قيادة منظمة حلف شمال الأطلسي، للدفاع عن تلك العملية أو الوجود التابع للمنظمة المذكورة على التوالي، وبأن تساعد كلتا المنظمتين في أداء مهامهما، ويقر بحق كل من عملية أثنيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي والوجود التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي في اتخاذ جميع التدابير اللازمة للدفاع عن النفس عند التعرض لاعتداء أو تهديد بالاعتداء؛
- ٧ - **يؤذن** للدول الأعضاء التي تتصرف بموجب الفقرتين ٣ و ٤ أعلاه، وفقا للمرفق ١-ألف من اتفاق السلام، بأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لكفالة الامتثال للقواعد والإجراءات التي تنظم السيطرة على المجال الجوي للبوسنة والهرسك ومراقبته، وذلك فيما يتعلق بالحركة الجوية المدنية والعسكرية بجميع أشكالها؛
- ٨ - **يبحث** الأطراف على الماضي في تشكيل الحكومة على جميع المستويات وعلى إعطاء أولوية لتنفيذ إصلاحات شاملة، على نحو يشمل الجميع، بما يعود بالفائدة على كل المواطنين وبما يتماشى مع المنظور الأوروبي الذي يلتزم البلد به، وفي هذا الصدد، يدعو كذلك الأطراف إلى الإحجام عن أي سياسات وإجراءات وألوان خطاب غير بناءة تؤدي إلى الاستقطاب؛
- ٩ - **يبحث** الأطراف على أن تتقيد، وفقا لاتفاق السلام، بالتزامها بالتعاون التام مع جميع المؤسسات المشاركة في تنفيذ هذه التسوية السلمية، على النحو المبين في اتفاق السلام، بما في ذلك المرفق ٤؛
- ١٠ - **يؤكد من جديد** أن البوسنة والهرسك تتألف، بموجب اتفاق السلام، من كيانين، يستمدان شرعية وجودهما قانوناً من أحكام دستور البوسنة والهرسك، ويؤكد من جديد كذلك أن إدخال أي تغيير على الدستور يجب أن يتم وفقا لإجراءات التعديل المنصوص عليها فيه؛
- ١١ - **يقرر** أن يبقى المسألة قيد نظره.